إدماج ذوي الإعاقة في عملية السلام والسياسات العامة في اليمن

جلسة نقاشية مع ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان باليمن

مقدمة

يُعد إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية السلام والسياسات العامة والعدالة الانتقالية في اليمن قضية محورية لتحقيق سلام مستدام وبناء مجتمع شامل يشارك فيه الجميع دون استثناء. إن هذا الإدماج لا يمثل مجرد التزام حقوقي أو إنساني، بل هو ضرورة استراتيجية لضمان العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها اليمن نتيجة الحرب والصراعات المستمرة.

تعريف مصطلح الأشخاص ذوي الإعاقة

قبل الخوض في تفاصيل الحراك الحقوقي والتحديات والسياسات، من الضروري توضيح بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، بما يضمن فهماً مشتركاً ودقيقاً للمصطلحات المستخدمة:

الأشخاص ذوي الإعاقة

هو المصطلح المعتمد دولياً في الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية، ويؤكد على أولوية الإنسان، بحيث لا تُعتبر الإعاقة وصمة أو انتقاصاً من الكرامة أو المواطنة. فالإعاقة هي صفة من صفات التنوع البشري، وليست حالة استثنائية أو سلبية.

القصور (Impairment)

يُقصد به أي خلل أو فقدان في وظيفة جسدية أو حسية أو ذهنية أو نفسية لدى الفرد، مثل فقدان البصر أو السمع أو القدرة على الحركة. ويُعد القصور وصفاً طبياً أو وظيفياً يخص الفرد نفسه.

الإعاقة (Disability)

الإعاقة لا تُعتبر مجرد صفة فردية، بل هي نتيجة التفاعل بين القصور الفردي والعوائق البيئية والمؤسسية والسلوكية مثل غياب التهيئة في المباني أو التمييز المجتمعي. فالفرد قد يمتلك قصوراً، لكنه يصبح "معاقاً" فقط عندما يواجه بيئة غير ميسرة وغير شاملة تحد من مشاركته الكاملة في الحياة العامة.

الفصل الثاني

تزايد عدد الإعاقات وتأثير الحرب

شهد اليمن خلال السنوات الأخيرة تزايداً كبيراً في أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تضاعفت حالات الإعاقة ثلاث مرات منذ اندلاع الحرب. ووفق تقديرات الأمم المتحدة لعام 2023م، بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة نحو 4.5 مليون شخص، أي ما يعادل 15% من إجمالي السكان. وتعود هذه الزيادة بشكل مباشر إلى آثار الحرب، مثل الإصابات الناجمة عن الألغام والانفجارات، إضافة إلى الإصابات الجسدية والنفسية الناتجة عن النزوح والحرمان من الخدمات الصحية الأساسية، حيث يواجه الآلاف صدمات نفسية حادة وظروفاً معيشية قاسية.

4.5M

شخص من ذوي الإعاقة

وفق تقديرات الأمم المتحدة 2023

15%

من إجمالي السكان

نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن

3x

تضاعف الحالات

تضاعفت حالات الإعاقة ثلاث مرات منذ اندلاع الحرب

ولادة الحراك الحقوقي لذوي الإعاقة

وسط هذه المعاناة الكبيرة، بدأ أشخاص ذوو إعاقة، ومعهم منظمات مدنية ناشئة، في التحرك بشكل فردي وجماعي للدفاع عن حقوقهم وانتزاع مكانتهم في المجتمع. جاء هذا الحراك كردة فعل طبيعية لعقود طويلة من التهميش وغياب التمثيل، وتفاقمت أسبابه بفعل تداعيات الحرب التي زادت من العزلة وحرمت هذه الفئة من فرصها في الحياة الكريمة والمشاركة المجتمعية.

لم يكن هذا التحرك منظماً في بداياته، بل بدأ على شكل مبادرات فردية وشخصية، ثم تطور تدريجياً إلى عمل جماعي، حيث اتحدت هذه الجهود تحت رايات وأطر مشتركة. ومع مرور الوقت، أصبح الحراك أكثر وضوحاً وتأثيراً، وبدأ يفرض نفسه كقوة مدنية تسعى لتغيير الصورة النمطية للأشخاص ذوي الإعاقة، والتي كانت تقتصر على رؤيتهم كـ "ضحايا" أو "مستفيدين من المساعدات"، دون الاعتراف بدورهم كأصحاب حقوق متساوية وكشركاء في التنمية وصنع القرار.

فقد جمعت هذه الشبكة الجهود المختلفة في إطار منظم، وعملت على تمثيل هذه الفئة في القضايا الوطنية الكبرى، بما في ذلك عملية السلام والعدالة الانتقالية، لتصبح الصوت الذي ينقل مطالب الأشخاص ذوي الإعاقة إلى صناع القرار على المستويين المحلي والدولي.

ولم يكن ظهور هذا الحراك سهلاً، فقد واجه العديد من الصعوبات في مجتمع ما زال يعاني من الصراعات والانقسامات السياسية، وفي ظل مؤسسات دولة ضعيفة أو غائبة. لكن الإصرار على التغيير قاد إلى تأسيس الشبكة الوطنية لمناصرة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي شكلت محطة محورية في مسار الحراك.

وبذلك، تحوّل الحراك الحقوقي من مبادرات متناثرة إلى حركة مدنية واعية وفاعلة تسعى ليس فقط لتخفيف المعاناة، بل لتغيير القوانين والسياسات وبناء مجتمع عادل يضمن الكرامة والمساواة للجميع.

الفصل الثالث

ضعف الدولة وصوت ذوي الإعاقة

على الرغم من مصادقة اليمن على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2008، إلا أن نشوب الحرب وما تبعها من انقسام سياسي وغياب مؤسسات الدولة الفاعلة، أدى إلى تراجع الاهتمام الرسمي بقضايا الإعاقة. هذا الفراغ المؤسسي عزز الحاجة إلى صوت حقوقي منظم يمثل الأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى السياسات الوطنية وخطط السلام.

ومن هنا جاء تأسيس الشبكة الوطنية لمناصرة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كخطوة فارقة لتوحيد الجهود وضمان تمثيل هذه الفئة في المشاورات الوطنية، بما في ذلك خطط التنمية والتعافي، وجعل الإدماج جزءاً أساسياً من أجندة العدالة الانتقالية والسلام المستدام.

> "لم نعد نريد أن يُنظر إلينا كأعباء أو مشاريع خيرية، نحن نريد أن نشارك في صنع القرار ونكون جزءاً من الحل".
>
> — أحد جرحى الحرب

هذا التصريح يلخص التحول الجوهري في فهم ذوي الإعاقة لحقوقهم، حيث انتقلوا من موقع المتلقين للمساعدات إلى فاعلين أساسيين في صنع القرار وصياغة السياسات العامة.

التحديات البنيوية والمجتمعية

رغم النمو الملحوظ للحراك الحقوقي، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة في اليمن مجموعة من التحديات المعقدة والمتشابكة:

التشريد والعنف

يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من صعوبات مضاعفة عند النزوح القسري، حيث يضطر الكثير منهم إلى الاعتماد المفرط على أفراد الأسرة بسبب غياب أدوات المساعدة. كما يفتقرون إلى المأوى المناسب والدواء، مما يزيد من معاناتهم في مخيمات النزوح.

انهيار الخدمات الأساسية

ضعف القطاع الصحي وانهيار نظم الضمان الاجتماعي تسببا في نقص حاد بمراكز التأهيل وغياب الأجهزة المساعدة الضرورية، مما جعل الحصول على الرعاية الصحية وإعادة التأهيل أمراً شبه مستحيل.

العوائق الاقتصادية والتنموية

ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وغياب التدريب والتأهيل وفرص العمل، حرم الأشخاص ذوي الإعاقة من أي فرص حقيقية للمشاركة الاقتصادية والتنمية الذاتية.

التحديات المجتمعية والنمطية

لا تزال النظرة النمطية السائدة في المجتمع ترى الأشخاص ذوي الإعاقة كعبء، مع ما يصاحب ذلك من تمييز مضاعف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة، مما يزيد من عزلهن عن الحياة العامة.

البنية التحتية وصعوبة الوصول

غياب المرافق المهيأة ووسائل النقل الميسرة يجعل الوصول إلى الخدمات الأساسية وفرص التعليم والعمل أمراً بالغ الصعوبة.

ضعف الحماية القانونية والتمثيل السياسي

رغم وجود اتفاقيات وقوانين، إلا أن غياب آليات فعّالة للرصد والمساءلة، وتعرض الناشطين للتهديد والتضييق، إضافة إلى ضعف تفعيل القوانين، كلها عوامل ساهمت في استمرار الانتهاكات.

الأبعاد النفسية والاجتماعية

الحرب خلفت صدمات نفسية عميقة مثل الاكتئاب والقلق المزمن، في ظل غياب شبه كامل لخدمات الدعم النفسي والاجتماعي.

المخاطر البيئية والمناخية

الكوارث الطبيعية، إلى جانب غياب خطط استجابة تراعي خصوصية الإعاقة، فاقمت من أوضاع هذه الفئة وزادت من هشاشتها.

ضعف الحوكمة المحلية

غياب السياسات الدامجة في خطط السلطات المحلية، والاكتفاء بخطاب شكلي حول "التمكين"، أدى إلى بقاء الإدماج في إطار نظري غير مطبق.

التنوع والخصوصية الفردية

تتباين احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كبير، مما يتطلب حلولاً مرنة تستجيب للتنوع الفردي.

الفصل الرابع

التحديات السياسية والقانونية

يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة تهميشاً واضحاً على المستوى السياسي، يتمثل في غياب تمثيل فعلي لهم داخل مؤسسات صنع القرار، وضعف تفعيل القوانين المتعلقة بحقوقهم رغم مصادقة اليمن على الاتفاقية الدولية. وغالباً ما يتم استبعادهم من مسارات السلام والعدالة الانتقالية وخطط التعافي، أو إشراكهم بشكل صوري لا يرقى إلى مستوى التأثير الحقيقي. كما يتعرض بعض الناشطين منهم لضغوط وتهديدات تحد من حريتهم في المشاركة في الحياة العامة.

العدالة الانتقالية وإدماج ذوي الإعاقة

يُعد إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العدالة الانتقالية أمراً أساسياً لتحقيق سلام مستدام، خصوصاً وأن هذه الفئة تشمل العديد من ضحايا النزاع بشكل مباشر، مثل المصابين جراء الألغام، أو النازحين قسرياً. إشراك ذوي الإعاقة في هذه العملية:

يعالج حقوقهم كضحايا مباشرين

يعزز الشرعية المجتمعية لأي عملية سلام

يساهم في التنمية وإعادة الإعمار

ينسجم مع الالتزامات الدولية

مثل اتفاقية CRPD، اتفاقيات جنيف، وقرار مجلس الأمن (2475) لسنة 2019.

ولذلك، من الضروري تخصيص مقاعد واضحة للأشخاص ذوي الإعاقة في هيئات العدالة الانتقالية، إلى جانب تبني برامج شاملة لجبر الضرر وإعادة التأهيل.

ديناميات التنظيم والمناصرة

رغم التحديات والموارد المحدودة، أظهر الحراك الحقوقي لذوي الإعاقة في اليمن قدرة كبيرة على التنظيم والابتكار، حيث اعتمد على:

- التشبيك بين المنظمات المحلية والوطنية.
- استخدام أدوات المناصرة الرقمية لتوثيق الانتهاكات وتوسيع دائرة التأثير.
- إشراك النساء والشباب ذوي الإعاقة في قيادة المبادرات، ما منح الحراك مصداقية وقوة تمثيل.

نماذج للمبادرات الناجحة:

رابطة ضحايا الألغام

مجموعات ذوات الإعاقة للتنمية والسلام

إنشاء فرق رياضية للكراسي المتحركة وكرة القدم للمبتورين

استخدام وسائل التواصل مثل واتساب وفيسبوك كأدوات تنسيق

الفصل الخامس

دور الشبكة الوطنية والمخاطر والحلول

دور الشبكة الوطنية

لعبت الشبكة دوراً محورياً في بناء تحالفات محلية ودولية، والحفاظ على استقلالية الحراك بعيداً عن الاستقطابات السياسية، مع فتح قنوات تعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات الأممية.

المخاطر والتهديدات

الأمنية والاجتماعية

مضايقات وتهديدات عبر وسائل التواصل، وإقصاء وظيفي لبعض الناشطين.

البيئية والمناخية

غياب ملاجئ مهيأة وصعوبة التنقل في ظروف مناخية قاسية.

القانونية

ضعف الإطار المؤسسي وعدم وجود حماية فعلية للمشاركين في العمل الحقوقي والسياسي.

الحلول والتوصيات لتعزيز الإدماج

لمواجهة هذه التحديات يوصي تقرير الجلسة بحزمة من الإجراءات العملية:

1	**تعزيز التمثيل والمناصرة الوطنية** دعم الشبكة الوطنية كممثل أساسي لذوي الإعاقة وبناء القدرات المؤسسية.
2	**الإدماج في خطط التنمية والتعافي** دمج قضايا الإعاقة في جميع خطط الإعمار وضمان شمولية الخدمات.
3	**تطوير البنية التحتية والخدمات** تخصيص ميزانيات سنوية لإنشاء بيئة مهيأة وتحسين الوصول للمرافق.
4	**الدعم النفسي والاجتماعي** توفير برامج لمعالجة آثار الحرب والصدمات وتقديم دعم مستمر.
5	**التكنولوجيا والابتكار** تعزيز استخدام التكنولوجيا المساندة والأدوات الرقمية.
6	**آليات الرصد والمساءلة** إنشاء نظم لتوثيق الانتهاكات وتوقيع البروتوكول الخاص باتفاقية الإعاقة.
7	**الشراكات والتحالفات** بناء تحالفات وتغيير الخطاب الإعلامي من النظرة الخيرية للمواطنة.
8	**الحماية القانونية والسياسية** سياسات تمنع التمييز وضمان تمثيل سياسي ملزم.
9	**التشغيل والتمكين الاقتصادي** إلزام المؤسسات بنسبة توظيف (5%) ودعم ريادة الأعمال.
10	**التعليم والتأهيل** تدريب المعلمين، إدماج الإعاقة في المناهج، وتخصيص مقاعد في التعليم العالي.

السيناريوهات المستقبلية

السيناريو الإيجابي

تبني التوصيات وتحويل الحراك إلى قوة ضغط تضمن مشاركة ذوي الإعاقة.

السيناريو السلبي

استمرار التجاهل مما يؤدي لتعميق التهميش وإهدار فرصة بناء مجتمع شامل.

السيناريو المرجح

بقاء الحراك مرناً وغير مؤطر سياسياً، مع توسع الدعم الدولي وزيادة تأثيره.

الطريق نحو إدماج شامل ومستدام

إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية السلام وصنع السياسات العامة ليس ترفاً أو عملاً خيرياً، بل هو ركيزة أساسية لبناء مجتمع عادل وشامل ومستدام.

تمكين هذه الفئة يفتح الباب أمام طاقات بشرية هائلة كانت مهمشة، ويساهم في استقرار اليمن وتنميته.

وتظل الشبكة الوطنية لمناصرة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصوت الحقوقي المؤثر الذي يسد فجوة التمثيل، ويضمن مشاركة ذوي الإعاقة في صياغة مستقبل بلادهم.

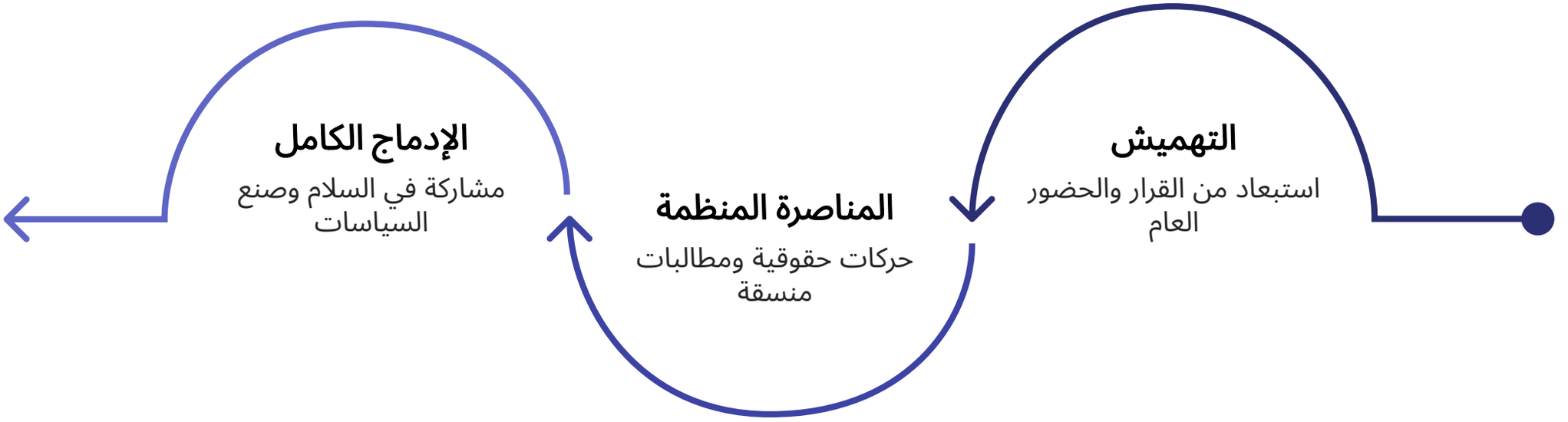

يمثل هذا المسار التحول الذي يسعى إليه الحراك الحقوقي: من التهميش إلى المناصرة المنظمة، ومن المناصرة إلى الإدماج الكامل في عملية السلام وصنع القرار.